

قرار مجلس الأمن 1907 ضد اريتريا حيثياته وخلفياته وإشكاليته وأبعاده

بقلم: د. احمد حسن دحلي



الفصل الثاني - الحلقة الثانية عشر

السياسة الأمريكية حيال الصومال

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق في عام 1990، وتفسخ حلف وارسو، ونهاية الحرب الباردة خلت الساحة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية والتي سعت ومازلت تعمل ليس لفرض نظام سياسي دولي أحادي القطب بصورة تفتقر لأبسط شروط العقلانية والبراغماتية، بل بصورة غير منطقية تفتقر لروح المسؤولية، وان عواقبها الوخيمة ماثلة أمام الجميع في الصومال والعراق وأفغانستان وفيما يعرف بـ " دول الربيع العربي " أي تونس وليبيا ومصر واليمن وسوريا، وغدت تهدد الأمن والسلام الدوليين. والقيادة الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش أكدت بأنها تريد فرض نمطية حضارية مفصلة على مقاس افقها الضيق على كل الأصعدة و الى ابعد الحدود على كوكب الأرض، من خلال تبنيتها لأيديولوجية صراع الحضارات. وقال الرئيس الأمريكي السابق في هذا الصدد ان من هو ليس معنا فهو بالضرورة ضدنا، وان على الآخرين أي غير الأمريكيين أم ان يكونوا معنا أو مع الإرهاب، ولا يوجد في نظره الضعيف ونظرته الأضعف، أي خيار آخر في وجه الإنسانية جمعاء. هذه هي عقلية الإدارة الأمريكية التي جلبت لها عدااء سائر شعوب العالم سواء بصورة صارخة أو بشكل صامت لحين من الوقت، بحكم ان الأسلوب الذي تحاول واشنطن ان تقود به العالم لن يؤدي إلا الى عواقب كارثية وكابوسية ليس الا. وان النتائج الأولية لهذه السياسة تجلت وبصورة ساطعة وناطقة في سجون غوانتانامو وابو غريب وبقية

السجون السرية في أوروبا وإفريقيا. ودق عدد من المفكرين والكتاب الأمريكيين أنفسهم قبل غيرهم ناقوس الخطر حتى ولو تأخر ذلك لبعض الوقت، لان المهم في الأمر هو تدارك الأمريكيين الموقف بانتخاب باراك اوباما رئيسا في 4 نوفمبر 2008 والذي ألقى خطابا في مساء نفس اليوم قال فيه " نعم نستطيع تغيير المعطيات الراهنة وان انتخابي لدليل على ذلك " [147] ثم وجه خطابا الى الدول الإسلامية والعربية من القاهرة في 4 يونيو 2009 ووعده فيه بوضع سياسة جديدة في التعامل مع الإسلام والمسلمين قائمة على الاحترام المتبادل [148]، قبل ان مخاطبته للقارة الأفريقية من العاصمة الغانية اكر، ووعده أيضا بسن سياسة جديدة أيضا تقوم على أساس المصالح المشتركة [149]، ولكن الأقوال لم تعد مقرونة بالأعمال، بل الملاحظ هو استمرارية الإستراتيجية الأمريكية السابقة بدليل تورط الإدارة الأمريكية أكثر فأكثر في المستنقع الأفغاني بإرسال المزيد من القوات ، وكأن القضية لا تعدو ان تكون مسألة توازن القوة بين قوات الناتو ووحدات الطالبان. وفي الصومال أيضا أرسلت إدارة باراك اوباما أربعين طنا من مختلف أنواع المعدات العسكرية في عام 2009 الى الحكومة الفيدرالية الانتقالية ، قدرت قيمتها بـ 10 مليون دولار ، [150] في بلد تلت سكانه مهدد بشبح الموت جوعا. وأيا كان الأمر، تفاعل الكثيرون خيرا بانتخاب باراك اوباما رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية، ولكن لا يكفي ان يحكم رجل اسود في البيت الأبيض حتى تتغير السياسة الأمريكية بصورة راديكالية، فالقضية أعمق وابعد واعقد من أن تختزل في لون بشرة رئيس الولايات المتحدة سواء كان ابيض أم اسود، بحكم وجود مراكز نفوذ ومؤسسات ضغط وتوجيه ولوبيات ذات نفوذ واسع وتأثير بالغ، توجه الرئيس وتؤثر في سياسته أكثر مما يوجهها ويؤثر فيها.

السياسة الأمريكية في أفريقيا

بعد الحرب الكونية الثانية وأبان الحرب الباردة، تمحورت سياسة واشنطن الأفريقية على مقارعة الوجود السوفيتي في القارة السمراء مباشرة أو عبر حلفائها في بسط نفوذها على الموارد الطبيعية والمواقع الإستراتيجية. وعلى اثر انهيار جدار برلين، وتفسخ الاتحاد السوفيتي السابق، وزوال حلف وارسو، اعتمدت سياسة جديدة. ولا يمكن سبر غور سياسة أمريكا الصومالية ورصد أبعادها من دون وضعها في سياقها القاري العام، ثم في إطارها الإقليمي القرن الأفريقي الخاص، قبل الوقوف على خصائصها الصومالية. تسعى الإدارة الأمريكية السابقة كالملاحقة لتحقيق أربعة أهداف أساسية في القارة السوداء وهي:

- 1 - إحكام قبضتها على المناطق الجغرافية الأفريقية الخمس وهي شمال وجنوب وشرق وغرب ووسط ألقارة السمراء من خلال دولة أو أكثر تعتبرها الإدارة الأمريكية قوى إقليمية تعتمد عليها لحماية ما تعتبره مصالحها الحيوية والاستراتيجية، نذكر منها مصر والسنغال ونيجيريا وجنوب إفريقيا واثيوبيا... الخ
- 2 - احتكار شركات نفطها اكبر قدرا ممكن من آبار النفط الأفريقية. فالمعلوم ان أمريكا التي تستورد الآن 16 في المائة من نفطها من أفريقيا، سترتفع تلك النسبة بحلول عام 2015 لتبلغ 25 في المائة.

- 3 - التصدي لما تعتبره بالهجمة الصينية على القارة الأفريقية.
- 4 - التسلل والتغلغل في أعماق دول القارة تحت شعار محاربة " الإرهاب " والحؤول دون تحول بعض دول القارة السمراء الى ملاذ آمن لعناصر تنظيم القاعدة على حد تصورها وزعمها، بغية احكام قبضتها عليها خدمة لمصالحها الإستراتيجية.

السياسة الأمريكية في القرن الأفريقي وجنوب البحر الأحمر

تسعى الإدارة الأمريكية لاستغلال التناقضات الداخلية لدول المنطقة ، ولا سيما كل من الصومال وأثيوبيا وكينيا وجيبوتي والسودان واليمن ، والتي تهدد وحدتها الوطنية، والتي تعتبرها واشنطن " الفوضى الخلاقة " تمهد لها أرضية التدخل في شؤونها الداخلية لصياغتها وبما يلبي مصالحها. وتكاد تكون اريتريا ومنذ استقلالها في عام 1993 الدولة الوحيدة في المنطقة التي لا تعاني من إشكاليات داخلية تفتح السبيل لتسلل الى بنيتها الداخلية، ولذا تعمل الإدارة الأمريكية وخلف مبررات سريلية وواهية الى خلخلة البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية الاريترية لكي تكتمل لها حلقة " الفوضى الخلاقة " في كل أرجاء القرن الأفريقي وفي جنوب البحر الأحمر.

ويمكن تحديد ما تعتبره واشنطن مصالحها الإستراتيجية في هذا الجزء من البحر الأحمر والقارة الأفريقية كالآتي:

- 1 - بسط واشنطن نفوذها في هذه الدول سياسيا بحيث تدور في فلكها وتحركها بالريموت كنترول وفقا لأجندتها.
- 2 - السيطرة على الطريق المائي الذي يربط البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهادي بالبحر الأحمر والمحيط الهندي، حيث تبحر سفن نقل البترول من الشرق الى الغرب. والمعروف ان حوالي 4 مليون برميل نفل ينقل الى الغرب يعبر مضيق باب المندب يوميا، في حين ان زهاء 325 مليون طنا من البضائع تبحر عبر هذا الممر المائي سنويا.
- 3 - تأمين مخزون النفط في حالة تراجع الاحتياطي المحلي وتزايد التنافس الدولي، لا سيما من القوى الدولية الجديدة الصاعدة. وتدل المؤشرات الأولية الى وجود مخزون نفطي ضخم في هذا الجزء من البحر الأحمر والقارة الأفريقية.
- 4 - مراقبة تحركات ونبضات شعوب المنطقة خلف قناع محاربة " الإرهاب " واجتثاث " الخلايا الإرهابية النائمة " قبل ان تستيقظ، وقطع الطريق على " القاعدة " قبل ان تتغلغل الى تلك الدول وتثبت أقدامها فيها.

وعلى ضوء ذلك، فلا غرو إذا ما أقامت الولايات المتحدة قاعدة عسكرية في جيبوتي في سبتمبر عام 2002، حيث تربط فيها 1800 من الوحدات العسكرية الأمريكية الجوية والبحرية والبرية، تستخدمها للتدخل في هذا الجزء من القرن الأفريقي والبحر الأحمر والمحيط الهندي. والمعلوم إن واشنطن استخدمت الطائرات الموجهة " البريداتور " في عملياتها الخاصة والقاضية بتوجيه الضربات الجوية وبعملية الاغتيالات في كل من اليمن

والصومال، وما زال الحبل على الجرار. وللحيلولة دون تقديم الأمريكيين الذين يقومون بهذه العمليات العسكرية الغير قانونية خارج التراب الوطني الجيبوتي الى العدالة، أبرمت الإدارة الأمريكية مع الحكومة الجيبوتية اتفاقية في 19 فبراير 2003 تنص مادتها السادسة على عدم تقديم أي فرد من القوات الأمريكية إلى محكمة دولية أو إلى أي جهة أو دولة من دون موافقة الحكومة الأمريكية بصورة مسبقة، وهذا ما لا يمكن ان يحصل إطلاقاً . [151] ولا يتوقع بل لا يعقل ان توافق واشنطن على تقديم أحد جنودها أو طيارها الى المحكمة الدولية مهما كانت طبيعة الجريمة البشعة التي ارتكبت بحق الأبرياء كما نشاهد مسلسلاتها النكراء في أفغانستان، لدرجة إن الرئيس حامد كرازي، وهو من هو، نائب في تقديم احتجاجات عديدة عامة ورسمية لدى الإدارة الأمريكية التي عودت الشعب الأفغانستاني بتقديم اعتذارات خجولة وخاوية المضمون، والتي تعتبر في المحصلة الختامية بمثابة إهانة بعد الجريمة.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد الى مفارقة غريبة وهي ان الاتفاقية الفرنسية - الجيبوتية العسكرية المبرمة عشية استقلال جيبوتي في 27 يونيو 1977 تنص على حماية فرنسا لجيبوتي من أي عدوان خارجي بشرط ان لا تكون جيبوتي هي المعتدية أو أن يكون الاعتداء انطلق من الأراضي الجيبوتية، ولا يحق لفرنسا القيام باعتداء على دولة أخرى انطلاقاً من الأراضي الجيبوتية من حيث المبدأ. ولكن، وكالعادة وفي مثل هذه الحالات عامة، توجد ألبادئي النظرية في واد والممارسات العملية في واد آخر. وبالمقابل فان الاتفاقية العسكرية الجيبوتية - الأمريكية تسمح للوحدات الأمريكية بشن عمليات عسكرية انطلاقاً من التراب الجيبوتي كالعمليات الجوية التي تقوم بها المقاتلات الجوية الأمريكية في الصومال بين الحين والآخر، هذا مما شأنه أن يجعل من جيبوتي مسرحاً لعمليات عسكرية أو فدائية انتقامية لا ناقة لها فيها ولا جمل. وفي مثل هذه الحالات لا تستطيع القوات الفرنسية ان تتدخل من حيث المبدأ للدفاع عن جيبوتي بموجب الاتفاقية العسكرية المبرمة معها، ولكن الوحدات الأمريكية هي التي ستكون في الخطوط الأمامية والدفاعية.

ورب سائل يقول وماذا عن هدف إدارة الأمريكية المحوري في " محاربة الإرهاب " في شرق أفريقيا والعالم، والتي يتحدث عنها المسؤولون الأمريكيون صباح مساء بمناسبة وبلا مناسبة، ومن دون كلل أو ملل. ان " محاربة الإرهاب " غدت في حقيقة الأمر وسيلة ناجعة لخداع معظم الناس لبعض الوقت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، لتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في جميع أنحاء العالم لخدمة إستراتيجيتها الحقيقية التي لا علاقة لها بـ " محاربة الإرهاب "، بل لقد استخدمت عملية " محاربة الإرهاب " بذكاء خارق في بداية الأمر ثم بغياء سافر بعد ذلك في غير دولة لزعزعة أمنها واستقرارها قبل إدراجها في قائمة " الدول الفاشلة " ومن ثم شن حملات إعلامية مدفوعة الأجر مسبقاً على تلك الدول بالادعاء بان تلك " الدول الفاشلة " باتت فردوس ملجأً أمن للعناصر "الإرهابية" ولبعض قادة تنظيم " القاعدة "، بغية تبرير تدخلها المباشر او المداور في شؤونها الداخلية، وشن غارات جوية عليها أو غزوها. وخير دليل على ذلك التدخل الأمريكي في الصومال المباشر تارة، وبواسطة الوكيل الأثيوبي طورا.

توظيف اللاعب الأثيوبي خدمة لأغراض أمريكية

فمنذ نهاية الحرب الكونية الثانية ولغاية الساعة، فإن الإدارات الأمريكية المتعاقبة على مقاليد الحكم في واشنطن بداية بالرئيس فرانكلين روزفلت ونهاية بالرئيس باراك اوباما حتى إشعار آخر، اعتمدت على الأنظمة السياسية الأثيوبية التي توالى على سدة الحكم في أديس أبابا، وتحديدًا في عهد الإمبراطور هيلي سلاسي وملس زيناوي وهيلي ماريام دسالين. ففي القرن الأفريقي تعتمد واشنطن بصورة أساسية على أثيوبيا وتأتي كينيا في المرتبة الثانية وتليها أوغندا ولم يقع الخيار على أثيوبيا لكي تلعب هذا الدور السياسي من باب الصدفة، بقدر ما هو وليد دراسة تركز على:

1 - العقلية التوسعية المتجذرة والمتأصلة في الحكام الذين ابتلت بهم أثيوبيا. ويفهم من ذلك بان هؤلاء الحكام يرون بأنهم وبتنفيذ مخططات الإدارات الأمريكية، فإنهم ينفذون بطريقة أو أخرى مخططاتهم الخاصة. وكشف بعض الدبلوماسيين الأمريكيين بان الإدارات الأمريكية تعتمد والى حد كبير على المعلومات التي تستقيها من حكام أديس أبابا من دون الأخذ في الاعتبار الأجندة الأثيوبية الخاصة في المنطقة. ويذكر ان السفير الأمريكي السابق في أثيوبيا، دافيد شين، تدارك ذلك بعد نهاية مهمته، حيث نبه الإدارة الأمريكية ان لا تتجرف وراء " المعلومات " التي تحصل عليها من أثيوبيا عن وجود الإرهابيين في الصومال وسبل محاربتهم، بحكم ان لأثيوبيا على حد قول السفير ديفد شين أجندة خاصة بها في الصومال، حاثًا في ذات الآن الإدارة الأمريكية ان تستقي المعلومات الصحيحة بنفسها ومن مصادرها الأصلية والأولية وليس الثانوية.

2 - استعداد هؤلاء الحكام الأثيوبيين على التآمر على دول وشعوب المنطقة من دون تردد، وبلا رادع سياسي وواعظ أخلاقي أو تأنيب ضميري.

3 - هشاشة الأنظمة المتعاقبة في حكم أثيوبيا، واعتمادها على دعم خارجي وبشكل أساسي، يعتبر عاملاً مهماً في توظيف أثيوبيا للعب هذا الدور السياسي السلبي، لأنها تعودت على الركون على المساعدات المالية والإمدادات العسكرية والتغطية السياسية التي تحصل عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية حالياً وابقان عهد الإمبراطور البائد، ومن الاتحاد السوفيتي أثناء حكم العقيد منغستو هيلي ماريام سابقاً.

ونذكر في هذا الصدد بان نظام ملس زيناوي حصل ومنذ استيلائه على السلطة في مايو 1991 ولغاية الآن 26 بليون دولاراً من المانحين الغربيين من ناحية، وان مساعدة وزير خارجية الولايات المتحدة السابقة، جندي فريزر، كما نوهنا سابقاً أعطت أثيوبيا من ناحية أخرى، الضوء الأخضر لغزو الصومال، منوهة في ذات الآن على دعم أمريكي في مجلس الأمن للحيلولة دون إدانتها، وهذا ما حصل بالفعل، أي غزو أثيوبيا للصومال في ديسمبر 2006، وعدم إدانة مجلس الأمن للغزو الأثيوبي للصومال.

4 - تعتبر الإدارة الأمريكية الحالية كالسابقة أثيوبيا القوى الإقليمية الكبرى في شرق أفريقيا من جانب، وفي سياق سياستها الخارجية التي بلورتها في وثيقة نشرتها في سبتمبر 2002، تحت عنوان " إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية " اعتبرتها حليفها الاستراتيجي في القرن الأفريقي من جانب آخر. [152]

ما هي المصالح الأمريكية في الصومال؟

يمكن تلخيص المصالح الولايات المتحدة الأمريكية الجيو- إستراتيجية والاقتصادية في الصومال على النحو التالي:

1 - يحتل الصومال عبر سواحله الممتدة لنحو 3000 كلم موقعا جيو - استراتيجيا في غاية الأهمية والحساسية في المحيط الهندي، ولاسيما بين جنوب مضيق باب المندب وخليج عدن ومضيق هرمز. ولذا فان واشنطن حريصة ان يكون لها ليس موقع قدم وحسب في الصومال، وانما السيطرة المحكمة على موانئه سواء كان كيسمايو أو ميركا أو مقديشو أو بوصاصو أو بربره أو زيلع. اهتمام واشنطن ومطامعها على بسط النفوذ عليه ليس وليد اليوم، بقدر ما هو قديم، وقد بلغ اوج ذروته أبان عقود الحرب الباردة بين واشنطن وموسكو، ولا سيما عندما طرد نظام الرئيس محمد سياد بري في 13 نوفمبر 1977 السوفيت وقطع علاقته الدبلوماسية مع كوبا قبل تحالفه مع الولايات المتحدة لعدم وقوفهما بجانبه في حربه ضد نظام الكولونيل " الأحمر " منقستو هيلي ماريام.

2 - سعي الإدارة الأمريكية لتنفيذ إستراتيجيتها الرامية لإعادة ترتيب شؤون منطقة القرن الأفريقي والشرق الأوسط، في إطار ما أسمته وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، كونداليزا رايس، بالقرن الأفريقي الكبير الذي يشمل دول البحيرات الكبرى والشرق الأوسط الكبير والجديد والذي يمتد من أفغانستان شرقا الى المغرب غربا.

3 - للولايات المتحدة وعبر شركاتها النفطية لديها طموح ومطامع جامحة لوضع يدها على بترول الصومال من دون أدنى منافس أو مراقب. وفي هذا الصدد أوردت جريدة " اللوس انجلوس تايمس " في عددها الصادر بتاريخ 18 يناير 1993، بان أربع شركات نفط أمريكية وهي: شيفرون ، واموكو، وكونوكو، وفليبس كانت قد نالت ابان عهد ،الجنرال محمد سياد بري، على حق النقيب عن النفط في الصومال حيث تفيد الدراسات الجيولوجية عن توفر البترول في الصومال بكميات تجارية هائلة. وقدرت عدة دراسات بان احتياطي الصومال من البترول يقدر بـ 10 بليون برميلا.

وعلاوة على ذلك، فان الموقع الاليكتروني لوكالة الاستخبارات الأمريكية ، السي.أي.أي ، ذاته يفيد بوجود اليورانيم، والغاز الطبيعي، والحديد وعدد من المواد المعدنية النفيسة تحت ارض الصومال. وعليه فلا غرابة إذا ما اختلقت الإدارات الأمريكية ألف ذريعة وحجة للسيطرة المطلقة على كل مجريات الأحداث الصومالية مباشرة وباستخدام الحكومة الأثيوبية التي تأمل هي الأخرى ان تنال حصتها من الصومال أرضا وثروة، وكأن الصومال بات غنيمة سائبة. [153]

4 - تسعى الولايات المتحدة للسيطرة على طريق وحركة مرور سفن نقل النفط من منطقة الخليج العربي - الفارسي الى سائر الدول الغربية، وذلك تحسبا لأي مفاجأة غير سارة، وبهدف وضع يدها على ورقة ضاغطة على الدول الغربية الأخرى عند الضرورة. علما ان الولايات المتحدة تستهلك 20 مليون برميل نفط يوميا، ولا تستخرج اكثر من 8 مليون برميل نفط يوميا، وهذا يعني بأنها بحاجة لاستيراد 12 برميل نفط يوميا حاليا، ففي المستقبل المنظور ستتضاعف عملية اعتماد أمريكا على النفط المستورد، ولذا فإنها ومنذ الآن تعمل لضمان تدفق النفط إليها مع تأمين طريق ملاحته البحرية.

وأخيرا وليس آخر، لا مندوحة من التنويه والتنبيه الى ان ما يدور من صراع عسكري وسياسي في الساحة الصومالية بين الأطراف الصومالية المدفوعة والمدعومة من طرف

الإدارة الأمريكية والحكومة الأثيوبية وبقية القوى الوطنية الصومالية، يحمل في جوفه أبعادا إقليمية وقارية ودولية، وسيكون له انعكاساته على كل الأصعدة والمستويات. ويرجع ذلك الى كون الصراع الصومالي الحالي يدرج في سياق الإستراتيجية الأمريكية لإعادة صياغة العالم من جديد، وترتيب شؤونه الداخلية وبما يتطابق مع نص وروح إستراتيجيتها الجديدة التي سنتها بعد الحرب الباردة، واستغلت أحداث 11 سبتمبر 2001 للشروع في تنفيذها خلف "إستراتيجية محاربة الإرهاب" ، والتي تتسم بثلاث خصائص وهي: اللاعقلانية، اللابراغماتية، واللامسؤولية. وهذه الإستراتيجية الأمريكية تملك جميع المقومات المحورية لقيادة العالم الى قلب كارثة دولية تكاد تكون محتومة الأجل، هذا ما لم يتم تدارك الموقف قبل وقوع الواقعة. ولا يمكن الرهان على الرئيس باراك اوباما الذي استطاع وبعد جهد عسير اعتماد قانون إصلاح التأمين الصحي من قبل مجلس النواب في 22 مارس 2010، فما بالك عندما يتعلق الأمر بمصالح اقتصادية إستراتيجية للقوى المسيطرة على آليات السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية. وبغية السيطرة على الصومال بطريقة أو أخرى، درجت الإدارات الأمريكية المتتالية في التدخل في الصومال وفي خصوصيات شؤونه الداخلية مباشرة أو من خلال الوكيل الأثيوبي.

التدخل الأمريكي في الصومال

أولا : تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في الصومال في عام 1992 أبان حكم جورج بوش الأب تحت شعار براق وفضفاض وهو " إعادة الأمل " الى الصومال في ظل أوركسترا أضواء وضوءاء الإعلام تتقدمهم محطة السي.ان.ان. ، وذلك تحت غطاء قرار مجلس الامن رقم 794 الصادر في 3 ديسمبر 1992 والناص على " استخدام كل الوسائل اللازمة لتهيئة بيئة آمنة لعمليات الإغاثة الإنسانية في الصومال " [154] وفشلت واشنطن في تحقيق أي انجاز سياسي أو عسكري أو إنساني يذكر، بالعكس إنها تورطت في المستنقع الصومالي عندما انزلت في مواجهة عسكرية حامية الوطيس مع قوات الجنرال محمد فارح عيديد، ولم تغادر الصومال في عام 1994 إلا وهي مهزومة ومحبطة. وعندئذ تفتقت عبقريتها الإبداعية في خوض الحرب ضد الصومال بالوكالة عبر أثيوبيا التي كانت تترقب تلك الفرصة التاريخية مع سابق إصرار وترصد إذا صح التعبير، ليس بغية الثار من الصومال قيادة وشعبا فقط، وانما لإحكام السيطرة على الصومال وإدارته بما يخدم المصالح الحيوية الأمريكية والتي تتطابق في محاورها الأساسية مع أجندة النظام الأثيوبي الهادفة الى تمزيق الصومال والتي توقفنا عندها أنفا.

ثانيا: ناصبت الإدارة الأمريكية العداء لحكومة عبد القاسم صلااد حسن التي تمخضت عن مؤتمر المصالحة الصومالية الذي عقد بجيبوتي عام 2000 وتطرقنا الي حيثياته سابقا، ودعمت أمراء الحرب الذين جمعتهم الحكومة الأثيوبية تحت مظلة " مجلس المصالحة والتجديد الصومالي " في عام 2001. وبررت واشنطن مساندتها لأمراء الحرب ضد الحكومة الوطنية الصومالية بذريعة محاربة الإرهاب " وهو عذر أقبح من الذنب. فكيف يمكن للإدارة الأمريكية ان تحارب " الإرهاب " في الصومال بدعم أمراء الحرب الذين يعملون لتفويض أركان حكومة وطنية صومالية قامت لأول مرة في مقديشو منذ انهيار

الدولة في مطلع عام 1991 مشعلة بارقة أمل في وجدان الشعب الصومالي. هذه الحيلة الأمريكية لم تنطل على احد. ويذكر بان الرئيس الصومالي عبد القاسم صلاح حض وقتذاك المسؤولين الأمريكيين على مساعدته لترسيخ مقومات حكومته لبسط الأمن والسلام والاستقرار الذي لا يترك أي مجال لأي عمل أو نشاط إرهابي، بدلا من مساعدة أمراء الحرب، ولكن من دون جدوى.

ثالثا: زعمت الإدارة الأمريكية بان الصومال تحول الى حصن آمن للإرهابيين منوهة الى ان العناصر التي تتهمها بالقيام بعمليتين إرهابيتين ضد السفارة الأمريكية في تنزانيا وكينيا في عام 1998 ، لجأت الى الصومال. والعناصر الثلاثة المطلوبين أمريكيي هم فضل عبد الله محمد، وهو من جزر القمر، وأبو طلحة السوداني وهو من أصل سوداني اغتيل في عام 2007 في ظروف غامضة ، وصالح على صالح نبهان وهو كيني اغتيل في 2009 في غارة جوية أمريكية على الصومال.

رابعا: تورطت واشنطن للمرة الثانية في الساحة الصومالية في عام 2006 في ظل عهد جورج بوش الابن، بدعم أمراء الحرب في الصومال عامة وفي مقديشو العاصمة تحديدا، وهذا المرة ليس بهدف " إعادة الأمل " وانما لمحاربة " الإرهاب " بواسطة أمراء الحرب الذين احكموا قبضتهم الحديدية والفوضوية على البلاد منذ سقوط نظام الرئيس محمد سياد بري في عام 1991، وحولوا الصومال الى خراب ودمار وأطلال ، مشردين شعبه في شتى بقاع العالم، و من أصر على البقاء في البلاد أضحي فريسة للفقير والمجاعة والرعب والنهب والسلب والابتزاز. ومن مفارقات الأمور، ان الإدارة الأمريكية السابقة وبواسطة وكالة استخباراتها السي.أي.أي. حسبما كشفت جريدة " النيويورك نيوز تايمس " ، جمعت " أمراء الحرب " الصوماليين تحت إطار سياسي وعسكري موحد، بات يعرف بـ " تحالف إرساء السلام ومكافحة الإرهاب " [155] وأنفقت مئات الآلاف من الدولارات عليهم ، ولكن من دون طائل ، بل ان هذه السياسة أدت الى نتائج عكسية توقعها جون بريدرغاست، الباحث في " مجموعة الأزمات الدولية " وفي 7 يونيو 2006 عندما كتب " ان استمرار سياسة واشنطن الحالية لا محال ستعرض لمصالح الولايات المتحدة ودول المنطقة، لا سيما بعد هزيمة أمراء حربنا على يد الإسلاميين، وهذا لدليل على فشلنا في الصومال. [156]

وأخفقت سياسة الإدارة الأمريكية في تنفيذ أجندتها الصومالية عبر أمراء الحرب على اثر هزيمتهم الماحقة من قبل قوات " المحاكم الإسلامية " والتي غدت حينذاك وفي فترة وجيزة للغاية رقما سياسيا أساسيا في المعادلة السياسية الصومالية البالغة التعقيد. وإذ ذاك لم تتردد واشنطن في جعل كل من اريتريا واليمن والسعودية كبش فداء لفشل سياستها بكيل الاتهامات الباطلة ضدهم بزعمها إنهم قدموا المساعدات العسكرية لـ " المحاكم الإسلامية " ، بدلا من مراجعة سياستها وحساباتها، ولكن هيهات!

ردود اسمرأ وصنعاء والرياض على اتهامات واشنطن الباطلة

- 1 - الرد الاريتري: أصدرت وزارة الشؤون الخارجية الاريترية في أول يوليو 2006 تصريحاً صحافياً جاء فيه " ترفض الحكومة الاريترية رفضاً قاطعاً هذه الاتهامات الغير مقبولة، والخالية من أي دليل مادي، والتي تم إطلاقها لأسباب ودوافع معروفة جيداً لدى الذين صاغوها. وان الحكومة الاريترية تتحدى وزارة الخارجية الأمريكية ان تكشف وتقدم وبصورة علنية أي " دليل " على أي دور قامت به اريتريا بهذا الشأن. " [157]
- 2 - الرد اليمني: أدلى وزير الشؤون الخارجية اليمني، د. ابوبكر القربي، بتصريح في صنعاء في الفاتح من يوليو 2006 ورد فيه " ما قالته المسئولة الأمريكية غير صحيح، ونفى ان يكون اليمن قد قدم الدعم للمحاكم الإسلامية. " [158]
- 3 - الرد السعودي: وفي 6 يوليو 2006 " نفى الأمير سلطان بن عبد العزيز، ولي العهد السعودي، ان تكون بلاده قدمت أي دعم لقوة المحاكم الإسلامية الصومالية. " [159]